الأنباء
الاحد 21 أغسطس 2016

«الزراعة» تفتح باب الحجز للماشية الحية اليوم

اعلن د.عصام فايد وزير الزراعة واستصلاح الاراضي انه تقرر فتح باب الحجز لخروف العيد اعتبارا من اليوم بقطاع الانتاج بشارع نادي الصيد.
وقال الوزير في تصريحات خاصة ان الحجز متاح لجميع المواطنين دون تمييز بمنافذ الوزارة بالقاهرة الكبرى، مؤكدا ان المواطن الذي يريد الحجز عليه التوجه الى قطاع الانتاج بوزارة الزراعة بشارع نادي الصيد، ويتم دفع 200 جنيه مقدم جدية حجز.

● القاهرة ـ مجدي عبدالرحمن

معلومات لـ «الأنباء»: تقرير «تقصي الحقائق» يتهمه بالتسبب في إهدار 3 مليارات جنيه

«الأنباء» تكشف عن اتصالات رفيعة المستوى لإقناع وزير التموين بالاستقالة بعد «فساد القمح»

القاهرة ـ مجدي عبدالرحمن ـ أ.ش.أ:

علمت «الأنباء» ان هناك اتصالات تجرى على مستوى رفيع مع وزير التموين والتجارة الداخلية د.خالد حنفي لإقناعه بتقديم استقالته من منصبه بعد ان ادانته لجنة تقصي الحقائق في مجلس النواب في ملف فساد منظومة القمح والتي اعقبتها سبعة استجوابات قدمها النواب ضده.

وعلمت «الأنباء» ان التقرير قد ادان وزير التموين واتهمه بالتسبب في اهدار اكثر من 3 مليارات جنيه ذهبت الى حيتان القمح.

وقالت مصادر قريبة الصلة من المشاورات ان الاتصالات تستهدف بالدرجة الاولى الحفاظ على هيكل حكومة شريف اسماعيل التي قد تتعرض للاستقالة بالكامل حال نجاح البرلمان في ادانة الوزير.

ومن المتوقع ان يناقش مجلس النواب تقرير لجنة تقصي الحقائق حول فساد القمح خلال جلساته التي تستأنف اليوم وايضا الـ 7 استجوابات المقدمة من النواب في هذا الشأن.

وطالب التقرير بمحاكمة عادلة لعدد من كبار المسؤولين بالشركة القابضة للصوامع بعد ان تواطأوا مع مافيا القمح وقاموا بتخزينه في شون ترابية وتركوا مساحات كبيرة من الصوامع خالية كما ادخلوا كميات كبيرة من القمح على الورق فقط دون ان تدخل هذه الكميات الى الصوامع وطالب التقرير ايضا بمحاكمة عدد من كبار المسؤولين بوزارة الزراعة الذين شاركوا في ذلك.

إلى ذلك، أكد المتحدث الرسمي لوزارة التموين والتجارة الداخلية محمود دياب أن الدولة لا تتحمل إقامة وزراء مغتربين ولا توفر لهم سكنا أو بدل سكن.

جاء ذلك في بيان للوزارة، امس ردا على ما ردده النائب الإعلامي عضو لجنة تقصي الحقائق مصطفى بكري ببرنامجه «حقائق» بشأن إقامة وزير التموين بأحد الأجنحة الفاخرة بأحد فنادق القاهرة الكبرى بالإضافة إلى غرفة ملحقة للحراسة بمبلغ 7 ملايين جنيه خلال فترة تولية الوزارة، متسائلا ما إذا كانت الدولة هي التي تدفع هذا المبلغ من موازنتها العامة.

وزير التموين والتجارة الداخلية د.خالد حنفي

«التموين» تنفي إقامة الوزير في فندق على حساب الدولة

وأوضح بيان الوزارة أن إقامة د. خالد حنفي وزير التموين على نفقته الشخصية وتسدد من بطاقته الائتمانية بحسابه الشخصي بالبنك ولا تقوم أي جهة بدفع أي مبلغ من هذه الفاتورة، لافتا إلى أن الوزير كان معتادا منذ سنوات عديده قبل توليه الوزارة أن يقيم في هذه الفنادق عند ذهابه للقاهرة، كما أن المبلغ المذكور وهو 7 ملايين جنيه مبالغ فيه تماما فهو أضعاف أضعاف ما يتم دفعه للإقامة وهذا بجانب أن الوزير يقيم في غرفة واحدة وليس في جناح من 3 غرف كما تم ذكره بهذه المساحة المبالغ فيها.

وتابع البيان:«كما أنه لا توجد غرفة ملحقة للحرس كما ادعى مصطفى بكري كما انه لا يتقاضى أي راتب غير راتبه الشخصي الذي حددته الدولة حيث انه حاصل على إجازة بدون مرتب من الجامعة التي كان يعمل بها ولا يوجد أي دخل آخر وأن سداد فاتورة الإقامة من مدخراته الشخصية».

وأكد البيان أن ما صرح به الإعلامي النائب عضو لجنة تقصي الحقائق جلال عوارة بأن وزير التموين غير حاصل على درجة الدكتوراه عار من الصحة لأن خالد حنفي حاصل على درجة الدكتوراه، كما انه حاصل على درجة الأستاذية وليس فقط الدكتوراه وله العديد من الأبحاث المنشورة دوليا، كما انه تدرج بالمناصب الأكاديمية ابتداء من رئيس قسم ثم وكيل كلية حتى توليه عمادة إحدى الكليات لمدة 5 سنوات وذلك قبل توليه الحقيبة الوزارية.

وتابع البيان قائلا:«أشرف الوزير على العديد من الرسائل العلمية وعمل أستاذا زائرا في جامعات أجنبية وتتلمذ على يديه آلاف الطلاب سواء في الجامعة أو الدراسات العليا».

وجاء في البيان «ترددت في الفترة الأخيرة العديد من الشائعات التي تستهدف وزير التموين والتي من شأنها التشكيك وإثارة الرأي العام وحقن الشارع المصري دون أن ندري لمصلحة من تدار مثل هذه الأمور».

أول مزاد لبيع أراضي الدولة المستردة اليوم

القاهرة ـ خديجة حمودة

يعقد اليوم في العاشرة صباحا أول مزاد علني لبيع أراضي الدولة المستردة، في مقر هيئة التنمية الزراعية بالدقي.

ويتضمن المزاد بيع بعض المساحات المستردة في وادي النطرون والبحيرة وطريق مصر الإسكندرية الصحراوي، وهو الأول في سلسلة مزادات ستجري خلال الفترة القادمة لبيع الدفعة الأولى من الأراضي المستردة من خلال لجنة استرداد أراضي الدولة ومستحقاتها برئاسة م.إبراهيم محلب، والتي تبلغ مساحتها 37 ألف فدان.

وأفاد بيان أصدرته لجنة استرداد أراضي الدولة امس بأن المزاد تنظمه هيئة الخدمات الحكومية بتكليف من اللجنة وبالتنسيق مع هيئة التنمية الزراعية صاحبة الولاية على الأراضي المعروضة ووفق كراسة شروط تتضمن كل التفاصيل التي تضمن إلزام المشتري بضوابط واضحة لاستغلال الأرض وفقا للقانون والغرض المخصصة له.

ونقل البيان عن رئيس اللجنة م.إبراهيم محلب قوله إن الأراضي التي سيتم بيعها بالمزاد استردتها اللجنة بعد أن تأكدت أنها كانت مغتصبة بالفعل، ولم تكن هناك أي استفادة منها، ولذلك فبيع هذه الأراضي في مزادات شفافة هدفه فتح مجال لاستغلالها والاستفادة منها في تحقيق التنمية المباشرة للدولة من خلال من سيحصلون عليها بطرق شرعية وفي الغرض المخصصة له.

وأضاف محلب أن الأراضي التي ستباع بالمزادات العلنية لصالح حق الشعب ليست هي فقط التي استردتها اللجنة، فهناك أراض تم استردادها وسلمت لهيئة المجتمعات العمرانية تبلغ مساحتها نحو 6 آلاف فدان قدرت قيمتها السوقية بنحو 7 مليارات جنيه، إضافة إلى مساحات أخرى من الأراضي تم تسليمها للشركات القابضة بعد استردادها. وأوضح أن المزاد هو أول الحصاد لأراضي الدولة واسترداد حق الشعب وسوف تكمل اللجنة مهمتها من أجل استرداد هذا الحق وسوف تكون المزادات بمعايير وضوابط تضمن الشفافية.

مجلة «الأيكونوميست» تنشر رد المتحدث باسم الخارجية على مقالاتها بشأن مصر

القاهرة ـ خديجة حمودة

نشرت مجلة «الأيكونوميست» الاقتصادية، في عددها امس، مقال الرد الذي أعده المستشار أحمد أبوزيد المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية على العدد السابق للمجلة والذي أفرد صفحات طويلة لمقالات تهكمت على مصر ورئيسها بأسلوب غير موضوعي.

جاء الرد في الجزء المخصص لرسائل القارئين إلى هيئة تحرير المجلة، وتتضمن أهم الجوانب التي شملها مقال المتحدث الرسمي باسم الخارجية الذي تم نشره في حينه على المدونة الخاصة بوزارة الخارجية.

وكانت وزارة الخارجية قد كلفت السفارة المصرية في لندن بتسليم نص مقال الرد إلى هيئة تحرير مجلة الأيكونوميست فور نشره، ومطالبتها بنشر المقال في العدد القادم للمجلة.

وقد أسهم وضع المقال على المدونة الخاصة بوزارة الخارجية على شبكة الإنترنت، والترويج الموسع لرد المتحدث الرسمي في وسائل الإعلام المحلية والدولية، بالإضافة إلى وسائل التواصل الاجتماعي، في أن يكون عامل ضغط سياسي ومعنوي على المجلة لنشر المقال.

سعد لـ «الأنباء»: نتيجة الدور الثاني للثانوية أول الشهر ومراجعة التظلمات مستمرة

القاهرة ـ مجدي عبدالرحمن

أعلن محمد سعد نائب رئيس امتحانات الثانوية العامة أن نتيجة امتحانات الدور الثاني للثانوية العامة التي ستنتهي الثلاثاء المقبل ستعلن يوم الاول من سبتمبر المقبل، حيث تتم عملية التصحيح اولا بأول، مشيرا الى انه تم الانتهاء من تصحيح مادتي اللغة العربية والانجليزية والكيمياء والفيزياء، وان عدد الطلاب الذين يؤدون الامتحان هذا العام اكثر من العام الماضي، ولكن زيادة عدد المصححين الذين تم انتدابهم تتماشى مع 117 الف طالب وطالبة يؤدون الامتحان هذا العام في الدور الثاني والاخير.

واوضح سعد لـ «الأنباء» أن عمليات تصحيح الرياضيات مستمرة وستنتهي خلال ايام، مشيرا الى انه يتوقع ان ترتفع نتيجة الدور الثاني بعض الشيء لكنها لن تصل إلى نسبة العام الماضي، خاصة أن نتائج بعض المواد تؤكد ذلك كالفيزياء والانجليزي، اما مؤشرات اللغة العربية فتؤكد ارتفاع نسبة النجاح فيها عن الاعوام الماضية مما يجعل هناك نسبة وتناسبا في النتيجة النهائية.

واكد ان عمليات قبول التظلمات مستمرة حتى الخميس القادم مع استمرار عمل اللجان الفنية لمراجعة تظلمات الطلاب حتى آخر ملاحظة كتبها طالب حتى لو استمر ذلك الى الشهر القادم لأن الهدف هو حصول كل طالب على حقه، موضحا انه في حال تشكك الطالب في ان اللجنة لم تعطه حقه في التظلم فإنه يستطيع رفع مذكرة الى رئيس امتحانات الثانوية العامة او إلى وزير التربية والتعليم لتشكيل لجنة فنية عليا محايدة تراجع كل التظلمات من النتائج، وفي حال إثبات أن الطالب له حق فسيحصل عليه فورا وتحويل من تسبب في الاهمال الى الشؤون القانونية.

آخر تعديل أجري على قانون الإقامة قبل 11 عاما.. و75٪ من أعضاء «النواب» يؤيدون صدوره

مشروع قانون برفع رسوم التأشيرة لمصر إلى 500 جنيه

القاهرة ـ مجدي عبدالرحمن

بتأييد اكثر من 75٪ من اعضاء مجلس النواب، يناقش البرلمان اليوم في جلسته العامة برئاسة د.علي عبدالعال رئيس البرلمان زيادة رسوم منح تأشيرة الدخول الى مصر عشرة اضعاف دفعة واحدة لتصبح 500 جنيه بدلا من 50 جنيها في مشروع قانون جديد بتعديل احكام القانون رقم 89 لسنة 1960 في شأن دخول وإقامة الأجانب بمصر. ونصت التعديلات الجديدة، بحسب تقرير اللجنة التشريعية مشتركا مع لجنة الدفاع والامن القومي، على زيادة الغرامة على الاجنبي الذي يخالف احكام القانون في قواعد اقامته في مصر والتي توجب عليه الحصول على ترخيص لإقامته ومغادرته، إلى ألف جنيه خلال الاشهر الثلاثة الاولى وتتضاعف القيمة بنسبة 50٪ عن كل ثلاثة أشهر أخرى إذا زادت مدة التخلف وذلك بدلا من قيمة الغرامة المنصوص عليها في القانون القائم وهي 100 جنيه لكل الحالات.

ورفع مشروع القانون الجديد الرسم الخاص بتراخيص وبطاقات الإقامة بحيث لا يقل عن 500 جنيه ولا يزيد عن 3 آلاف جنيه بدلا من 50 جنيها في القانون القائم.

واكدت الحكومة في مذكرة لها مصاحبة لمشروع القانون ان التعديلات تستهدف زيادة الحد الأقصى للرسوم الخاصة بتأشيرات الدخول والإقامة والغرامات التي توقع على المخالفين لأحكام القانون، خاصة أن هذه الرسوم لم يتم تعديلها منذ ما يقارب 10 سنوات.

وقررت نصوص القانون المستحدثة زيادة مقابل التصالح في الجرائم التي تتعلق بتنظيم حصول الأجنبي على تأشيرة الدخول والقواعد التي يجب أن يتبعها مدير الفندق أو صاحب السكن في الإبلاغ عن وجود أجنبي عنده ووجوب تقديم الأجانب خلال مدة إقامتهم جواز سفرهم لوزارة الداخلية متى طلب منهم ذلك وضرورة إبلاغ مكتب تسجيل الأجانب ومركز الشرطة خلال 24 ساعة من استخدام الأجنبي في العمل.

وبحسب مشروع القانون تحدد بقرار يصدر من وزير الداخلية وبموافقة وزير الخارجية أنواع التأشيرات ومدة صلاحيتها وشروط وإجراءات منحها والإعفاء منها وقيمة الرسوم التي تحصل عنها على ألا تتجاوز مبلغ 500 جنيه وحالات الإعفاء منها كليا أو جزئيا.

ويحدد وزير الداخلية بقرار يصدره قيمة الرسوم التي تحصل على ترخيص وبطاقات الإقامة على ألا تقل عن 500 جنيه ولا تجاوز 5 آلاف جنيه عن كل سنة وكذلك حالات الإعفاء منها كليا أو جزئيا.

ويعاقب كل من يخالف أحكام الاقامة في هذا القانون بغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد عن 5 آلاف جنيه مع جواز ترحيله خارج البلاد.

ويتضمن تقرير اللجنة البرلمانية المشتركة موافقتها على الاقتراح المقدم من النواب كمال عامر رئيس لجنة الدفاع والامن القومي بالبرلمان وآخرين بتخصيص نسبة 5٪ من قيمة رسم تأشيرة الدخول لصالح وزارة الداخلية لمواجهة نفقات ترحيل الأجانب المعسرين.

واكدت اللجنة في تقريرها ان زيادة رسوم إقامة الأجانب بمصر تأتي من اجل مواكبة التضخم وزيادة الأسعار التي تعيشها البلاد.

وقالت ان القيمة التي تمت إضافتها الى الرسوم لا تساوي شيئا في ظل أسعار الصرف الحالية للعملات، الأمر الذي سيجعل الرسوم الإضافية لا تمثل أي عبء على الأجانب الوافدين إلى مصر وبالتالي لن تؤثر على أعداد توافدهم في الوقت الذي ستوفر فيه دخلا كبيرا للدولة في ظل الظروف الحالية.

واشارت اللجنة الى ان من بين الاسباب الرئيسية لتلك الزيادات هو تغير سعر الصرف واختلافه عن السنوات السابقة، خاصة أن آخر تعديل أجري على هذا القانون كان عام 2005 أي منذ 11 عاما، مؤكدة أن الزيادات المفروضة أصبحت ضرورية للتناسب مع قيمة العملة المحلية في الوقت الحالي.

وقالت اللجنة ان التغييرات في سعر الصرف جعلت المبالغ التي تحصل على التأشيرات والإقامة ضئيلة جدا في التوقيت الحالي مقارنة بالأسعار التي يدفعها المصريون للإقامة في العديد من دول الخارج.

خان الخليلي في الحسين (رويترز)

غرامات مغلظة لمخالفة شروط الإقامة تبدأ بألف جنيه وتتضاعف 50٪ كل 3 أشهر

من أهمها إعادة تأهيل وتوسعات محطة مياه شرب الفسطاط

«الإسكان» تعلن الانتهاء من 31 مشروع مياه وصرف بالقاهرة الكبرى والإسكندرية

القاهرة ـ ناهد إمام

أعلن وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، د.مصطفى مدبولي انتهاء الجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي بالقاهرة الكبرى والإسكندرية، من الخطة الاستثمارية للجهاز للعام المالي (2015 – 2016)، وذلك بعد إنهاء 31 مشروعا لمياه الشرب والصرف الصحي، بجانب تنفيذ بعض مشروعات المرافق بالمدن الجديدة.

وأشار رئيس الجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي بالقاهرة الكبرى والإسكندرية م. حسن الفار، إلى أن المشروعات التي تم الانتهاء منها، هي 18 مشروعا للصرف الصحي و13 مشروعا لمياه الشرب، بالخطة الاستثمارية، فضلا عن إنهاء 5 مشروعات لمياه الشرب في المدن الجديدة.

وأوضح أن أهم المشروعات التي تم الانتهاء من تنفيذها ودخولها الخدمة هي إعادة تأهيل وتوسعات محطة مياه شرب الفسطاط لرفع الطاقة من 900 ألف م3، إلى 1,1 مليون م3/يوم، وتخدم 1,2 مليون نسمة، في مناطق: دار السلام، والمعادي، وشمال حلوان، وطرة، والمنيل، والدراسة، ووسط البلد، وزهراء المعادي، وصقر قريش، والبساتين، ومدينة نصر، والمقطم، إضافة إلى توسعات محطة تنقية العبور بطاقة 400 ألف م3/ يوم، وتخدم 800 ألف نسمة، فضلا عن مشروع تصميم وتنفيذ محطة معالجة الصرف الصحي الجنوبية بمدينة 6 أكتوبر، وتخدم 500 ألف نسمة، وجار زراعة 1100 فدان عن طريق المياه المعالجة بما يتراوح بين 15 و 20 ألف م3/يوم.

وأضاف رئيس الجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي بالقاهرة الكبرى والإسكندرية، أنه تم الانتهاء من مشروع توسعات محطة صرف صحي عين شمس، وتخدم 1,2 مليون نسمة، بمناطق: عين شمس والمطرية، ومشروع المأخذ والروافع والخطوط العكرة ومحطة تنقية مدينة العاشر من رمضان بطاقة 600 ألف م3/ يوم، وتخدم 1,2 مليون نسمة، بمناطق: ابني بيتك والمطورين بالعاشر من رمضان، وبعض المناطق بمدينتي الشروق وبدر والعاصمة الإدارية الجديدة.

وأشار رئيس الجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي إلى أن المشروعات المهمة التي تم الانتهاء منها في محافظة الإسكندرية، محطة المعالجة الشرقية بالإسكندرية، وهي عبارة عن إعادة التأهيل للمحطة القائمة بطاقة 600 ألف م3/ يوم، وعمل توسعات للمحطة القائمة بطاقة 200 ألف م3/يوم، وتخدم 2,5 مليون نسمة، بمناطق: وسط وشرق محافظة الاسكندرية، إضافة إلى مشروع محطة معالجة ورفع العامرية، وتخدم 680 ألف نسمة، في مناطق الناصرية، ومرغم الكافوري، والعامرية، وزاوية عبدالقادر قبلي وبحري بحي العامرية، فضلا عن روافع الساحل الشمالي، وهي عبارة عن إحلال وتجد يد وإنشاءات جد يدة لروافع (الحمام الساحلي ـ العلمين الساحلي ـ سيدي عبدالرحمن)، وتخدم 700 ألف نسمة، بمحافظة مطروح، علاوة على مشروع إحلال وتجد يد وإنشاءات جد يدة لروافع (الضبعة الساحلي الجديد ـ الضبعة القائم ـ فوكا)، وتخدم 700 ألف نسمة في محافظة مطروح.